

دور السياستين المالية والنقدية في الحد من آثار تقلبات الدورات الاقتصادية
دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نماذج VECM

The role of Monetary and Financial Policies in reducing the outcomes of the economic cyclic changes - A measurable study of the Algerian situation using VECM Models

لطفي بوناب

l.bouneb@univ-skikda.dz

أستاذ محاضر ب- جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة

تاريخ النشر:

تاريخ القبول: 2021/6/3

تاريخ الاستلام: 2021/1/15

2021/10/1

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة ما إذا كانت السياسة المالية والنقدية في الجزائر متضادة مع الدورات الاقتصادية أو مواكبة لها، ودراسة التحليل الكمي لفعالية السياستين المالية والنقدية باستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM على سلسلة من البيانات السنوية لحجم النفقات الحكومية وللكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2016. خلصت الدراسة إلى عدم تأثر الدورات الاقتصادية بالتغيرات في السياستين في الأجل القصير، وتأثير قوي للسياسة المالية على الدورات الاقتصادية في الجزائر في الأجل الطويل. **كلمات مفتاحية:** سياسة مالية، سياسة نقدية، دورات اقتصادية ، نموذج VECM. **تصنيف JEL:** G32 ، E52 ، E39 ، C32.

***Abstract:**

This research aims at knowing whether both the Monetary and financial policies in Algeria are contradictory with the economic cycles or the opposite. and the Quantitative Analysis Study of the efficiency of both policies by using a Vector Error Correction Model "VECM" on a chain of annual data of the governmental expenditure and money supply and Gross Domestic Product of Algeria during the period from 1990 to 2016.

The study has concluded that there is no impact on economic cycles by the changes in both policies in the short term period, and a massive influence by the financial policy on economic cycles in Algeria in the long term period.

Keywords: Financial policy, Monetary policy, economic cycles, VECM Model

JEL classification: G32 , E52, E39, C32.

المؤلف المرسل: لطفي بوناب marwlotfi@gmail.com

1. مقدمة:

مما لا شك فيه أن السلطات الاقتصادية تستطيع أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة، وقد يمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي وذلك من خلال استخدامها لأهم أدواتها والمتمثلة في السياسة النقدية والسياسة المالية.

وكباقي الاقتصاديات العالمية التي كانت سائرة في نظام التخطيط الاقتصادي مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية، فمنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من التبعية للإيرادات النفطية وتنمية موارد دخل بديلة، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة، مما أسفر عن العديد من التقلبات، فلم يحقق معدلات نمو مرتفعة إلا في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وتعرض هذه التقلبات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية ونقص استخدام السياستين المالية والنقدية للتغلب على تقلبات الدورات الاقتصادية.

من هنا وجب دراسة التقلبات الدورية للسياسة المالية ثم السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (1990-2016) ومعرفة ما إذا كانت السياسة المالية والنقدية متضادة مع الدورات الاقتصادية أو مواكبة لها. وكذا دراسة التحليل الكمي لفاعلية السياستين المالية والنقدية باستخدام نماذج متجهات الخطأ VECM.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ضعف تأثير السياسات المالية والنقدية المتبعة من طرف الدولة ونقص التنسيق بين أدواتها. كما تكمن في معرفة ما إذا كانت التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية متضادة مع الدورات الاقتصادية أو مواكبة لها.

على اعتبار أن السياسة المالية والسياسة النقدية تعتبر من أهم المحاور الأساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأحد أهم أدواتها في التأثير على الوضع الاقتصادي العام تأتي إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة السياسة المالية والنقدية المتبعة في الجزائر في مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2016)؟

فرضيات الدراسة:

يمكن إجمالها في النقاط التالية:

✓ سيادة السياسة المالية على السياسة النقدية، مما كان له الأثر السلبي في فاعلية السياسة النقدية، الأمر الذي أفقد السياسة النقدية آلية انتقال الأثر عن طريق سعر الفائدة.

✓ تلعب السياسة المالية والنقدية في الجزائر دورا كبيرا في علاج أهم الاختلالات الاقتصادية، وبالتالي المساهمة في الحد من آثار تقلبات الدورات الاقتصادية المختلفة، وذلك اعتمادا على التنسيق بين الأدوات التقليدية لكلا السياستين بالإضافة إلى تحسن بعض العوامل والظروف الخارجية التي صبت في صالح الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

✓ يكتسب البحث أهمية بالغة يستمد منها أهمية الموضوع ذاته، حيث يكتسي موضوع السياسات الاقتصادية وتأثيرها على الدورات الاقتصادية أهمية بالغة في وسط الباحثين

والأكاديميين في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وإذا تكلمنا على حالة الجزائر فهذا يعزز من أهمية هذه المواضيع نظرا لما تم تطبيقه كسياسات مالية ونقدية في العقدين الأخيرين وما حققته هذه السياسات من أهداف وإضافات في القيمة المضافة للاقتصاد وتحقيق زيادات في معدلات النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ معرفة واقع واتجاهات كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خلال العقدين الأخيرين.
- ✓ التعرف على ماهية الدورات الاقتصادية، وهل تعاني الجزائر منها فعلا.
- ✓ التحليل الكمي لفاعلية السياستين المالية والنقدية، والتعرض إلى هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ بيان فعالية أدوات السياسة المالية والنقدية في الجزائر وقدرتها على تخطي الأزمات الاقتصادية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية وبرامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، بعبارة أخرى يسعى هذا البحث إلى كشف التدخل الأمثل للدولة من أجل تحقيق التكامل بين القطاع العام والخاص وتحقيق أعلى مردود للاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة وصولا إلى التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية السياستين المالية والنقدية وضرورة التنسيق بين أدواتهما في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وتأثير هذه السياسات بشكل مباشر وغير مباشر على الدورات الاقتصادية ومعدلات التضخم والبطالة، فقد جلب هذا الموضوع اهتمام الكثيرين خاصة مع حلول الألفية الجديدة، فأكثر الدراسات التي أنجزت والتي كان محور اهتمامها هو فعالية السياستين النقدية والنقدية في دعم الاستقرار الاقتصادي وذلك في إطار المساهمة في الجدل الدائر حول أولوية السياسة الاقتصادية ما بين دعم استقرار الدورة الاقتصادية أو تعزيز النمو على المدى الطويل، ومن أبرز تلك الدراسات:

➤ دراسة Labonnya Sadia Chowdhury و Munshi Naser Ibne Afzal (2015) بعنوان 'The effectiveness of monetary policy and fiscal policy in Bangladesh'، اهتمت هذه الدراسة في بحث تأثير السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في بنغلادش باستخدام تحليل السلاسل الزمنية على البيانات السنوية للفترة 1980-2012. أظهرت نتائج الدراسة أن السياسة النقدية والمالية فعالة في محاكاة النمو الاقتصادي في بنغلادش وأن لها علاقة طويلة الأمد مع تأثير مترابط على النمو الاقتصادي.

➤ دراسة Besnik Fetal (2013) بعنوان 'The effectiveness of fiscal and monetary policy during the financial crisis'، دراسة هذه الورقة تقييم فعالية السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي خلال الأزمات المالية في البلدان الناشئة والنامية، وذلك بتطبيق تقنيات مختلفة مثل OLS بأخطاء قياسية قوية وتقدير GMM (Generalised Method of Moment) بتحليل 83 أزمة مالية في 66 دولة نامية. توصلت هذه الدراسة إلى ترافق التوسع في السياسة المالية مع انخفاض تكاليف الإنتاج في الأزمات المالية في حين لم

يظهر أثر واضح للتوسع النقدي، وعليه فإن التنسيق بين زيادة التوسع المالي التقديري مع حيادية السياسة النقدية من شأنه أن يخفض من تكاليف الإنتاج خلال الأزمات المالية في الدول النامية.

➤ دراسة Aigheyisi Oziengbe Scott (2011) بعنوان Examining the relative effectiveness of monetary and fiscal policies in Nigeria، بحثت هذه الدراسة عن الفاعلية النسبية للسياسات المالية والنقدية في نيجيريا خلال الفترة من 1981 إلى 2009 مستخدمة نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لبيانات ربع سنوية. توصلت الدراسة إلى أن إجراءات السياسة المالية تؤثر تأثيراً إيجابياً على الأنشطة الاقتصادية خلال نفس الربع السنوي، بينما تأثير السياسة النقدية يتأخر إلى الربع القادم، ومع ذلك توصلت الدراسة إلى أن التأثير الإيجابي للسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي أكثر أهمية من السياسة المالية.

➤ دراسة بونوة سمية (2010) بعنوان علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بالدورات الاقتصادية في الجزائر حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الخصائص السلوك الدوري للمتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تحديد الأسباب التي تقف وراء حدوث الدورات الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى أن الدورات الاقتصادية في الجزائر ذات فترات زمنية قصيرة وأكثر تكراراً، كما توصلت الدراسة القياسية إلى تفاوت علاقة السلوك الدوري للمتغيرات الاقتصادية الكلية بالنسبة للمتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية.

➤ دراسة هدى عبد الحميد علي محمد (2009) بعنوان التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية وفعاليتها في الاقتصاد المصري. حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية في مصر خلال الفترة (1975-2005). توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية تكون أكثر فاعلية من السياسة النقدية إذا كانت درجة استجابة الإنفاق المحلي لسعر الفائدة صغيراً. كما قدمت الدراسة إثباتاً تطبيقياً ضد استخدام السياسة المالية كسياسة تثبيتية للتقلبات الاقتصادية.

➤ دراسة دحمان بواعلي سمير (2006) بعنوان محددات دالة الانتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية. حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن السياسات القادرة على زيادة معدلات النمو الاقتصادي دون أن تكون هناك تقلبات اقتصادية حادة. توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تفقد إلى فعالية السياسة المالية والنقدية، كما أن التقلبات التي أصابت الناتج المحلي في الجزائر لا يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الدورات الاقتصادية الرئيسية بل تعد نوع من الذبذبات الاقتصادية.

➤ دراسة مسعود دراوسي (2006) بعنوان السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر (1990-2006). حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت السلطة المالية قد تمكنت من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم. توصلت الدراسة إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات هيكلية في الأساس، فبالإضافة إلى تبعية الاقتصاد إلى المتغيرات الخارجية فقد سجل ارتفاع معدلات نمو الإنفاق العام بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج الداخلي الخام وأكبر من معدل نمو الإيرادات العامة.

➤ دراسة Magda Kandil (2000) بعنوان Demand-Side stabilization policies: What is the evidence of thier potential تمتد فعالية السياستين النقدية والمالية كسياسات جانب الطلب الداعمة للنمو الاقتصادي، حيث أنه بالإرتكاز على بيانات ربعية للاقتصاد الأمريكي أظهرت النتائج قصورا في الطلب الكلي للإرتفاع في الإنفاق العام وعرض النقود، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة أن ضعف فعالية السياستين النقدية والمالية على المدى القصير.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة من حيث الإحصاءات التي تبحث في العوامل المحددة المفسرة للدورات الاقتصادية في الجزائر ، معتمدة في ذلك على نماذج متجهات الخطأ VECM في تفسير العلاقة بين المتغير التابع (الدورات الاقتصادية) والمتغيرات المفسرة له، على عكس الدراسات السابقة التي اختلفت في استخدامها للنماذج التي تعبر عن علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المفسرة له أو إحداها فقط من خلال إما الاعتماد على نماذج الانحدار الخطي البسيط أو المتعدد والتي تعتبر أقل قدرة في تفسير الظواهر.

2. ماهية الدورات الاقتصادية:

رغم ظهور العديد من الكتابات القديمة حول موضوع الدورات الاقتصادية غير أن الاهتمام بهذا الموضوع لم يبرز إلا بعد مجيء الفكر الكينزي الذي جعل من موضوع الدورات الاقتصادية قضية رئيسية لصناع القرار والباحثين في السياسة الاقتصادية.

1.2 تعريف الدورات الاقتصادية:

أبرز كل من "بورنز" و "ميثل" سنة 1946 كيف أن الاقتصاديات الرأسمالية تتميز بتقلبات عديدة في جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث عرفا الدورات الاقتصادية على أنها: "نوع من التقلب الملاحظ في النشاط الاقتصادي الكلي للدول التي ينتظم فيها سير الاقتصاد عن طريق مؤسسات الأعمال، حيث الدورة تتكون من التوسع الاقتصادي الذي يحدث في نفس الفترة تقريبا بالنسبة للعديد من الأنشطة الاقتصادية، والذي يتبع بركود عام مماثل، تقلص وانتعاش آخر يدمج في إطار مرحلة التوسع للدورة الموالية، حيث أن هذا التسلسل في التغيرات يكون متكررا وليس دوريا، ومن ناحية المدة فإن الدورات الاقتصادية تمتد من سنة إلى حوالي اثني عشر سنة، حيث أنها لا تكون مقسمة إلى دورات قصيرة تتميز بنفس الخصائص مع سعة تقارب خاصة بها". (Nbeer, 1986)

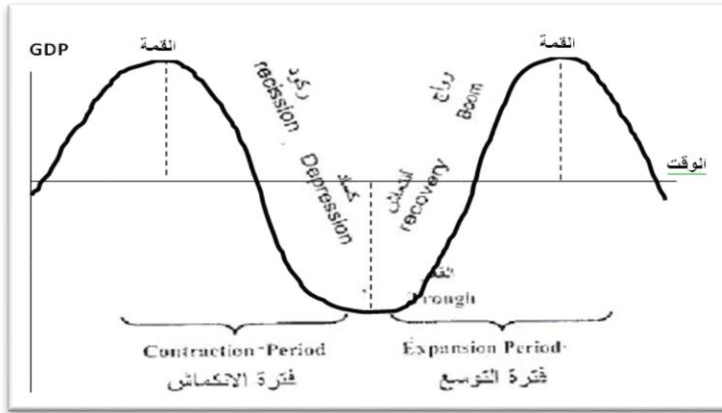
وعرفها آخرون بأنها تآرجح في مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة والذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشرة سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها (ماندل، 2001). وذكر "بول جونسون" أن الدورة الاقتصادية تمثل التآرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويكون هذا التآرجح أدنى أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل في معدل نمو الإنتاجية الكلية لأغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية (الناتج القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، المستوى العام للأسعار). (Paul M, 2000)

أخيرا فقد عرفها النقديون بأنها تقلبات عامة حول اتجاه معدلات تغير الناتج الكلي، والتوظيف، ومعدل التضخم، وهذه التقلبات العامة يجب أن تتميز عن التغيرات التي تحدث في تكوين الناتج، وهيكل القوى العاملة، والتغيرات في نمط الأسعار النسبية. (سجل، 1987)

2.2. مراحل الدورة الاقتصادية:

ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين على للدورة أربعة مراحل مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي الكساد (Depression) والانتعاش (Recovery) والرواج (Boom) والانكماش (Recession). (Hyman، 1997) ويوضح الشكل (1) هذه المراحل.

الشكل (1): مراحل دورة الأعمال



Source: MC. Vaish, 1981, P513.

أ. **مرحلة الانتعاش:** تمثل المرحلة التي يميل فيها مستوى النشاط الاقتصادي إلى النمو ببطء وينخفض سعر الفائدة ويتضاءل المخزون السلعي وتزايد الطلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون، مصحوبة بزيادة ملحوظة في الائتمان المصرفي والنتيجة هي زيادة حجم التوظيف ببطء ويتم الوفاء بديون البنوك (الرفاعي، 2001). إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض.

ب. **مرحلة الرواج:** ويطلق عليها القمة وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار وتزايد في حجم الإنتاج الكلي وفي حجم الدخل وارتفاع مستوى التوظيف وتنتهي هذه المرحلة بحصول الأزمة الاقتصادية، إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة الانكماش، أي التغير في النشاط عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار كمرحلة أولى تليها مرحلة آلام البطالة. (الإدريسي، 1986)

ج. **مرحلة الركود:** هي المرحلة التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط وينتشر الذعر التجاري وترتفع أسعار الفائدة ويتزايد حجم البطالة وينخفض حجم الإنتاج والدخل، وغالبا ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدّة في حين يتزايد مخزون قطاعات الأعمال من السلع الإنتاجية وهبوط الاستثمار، وكذا انخفاض الطلب على اليد العاملة يتبعها عمليات تسريح مؤقت للعمال

وارتفاع البطالة وكذلك تراجع الطلب على المواد الأولية وانخفاض أسعارها مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدّة وترافقها هبوط في أسعار الأسهم، وحيث أن الطلب على القروض ينخفض في مثل هذه الأوضاع فإن أسعار الفائدة سوف تنخفض أيضا. (سامويلسون، 2001، صفحة 587)

د. **مرحلة الكساد:** تتسم بانتشار البطالة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في الأسعار وأطلق عليها بمصطلح القاع وهي النقطة التي تقع في الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي. (خليل، 1985)

على العموم يمر النشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية الواحدة باتجاهين رئيسيين هما: التوسع والتقلص، بحيث أن نقطة الذروة في الدورة الاقتصادية تحدد نهاية مرحلة التوسع وبداية مرحلة التقلص، في حين أن نقطة القاع تحدد نهاية مرحلة التقلص وبداية مرحلة التوسع.

3.2. خصائص الدورات الاقتصادية:

يتفق الاقتصاديون في مختلف الدراسات والأبحاث على أن الدورات الاقتصادية تشترك في جملة من الخصائص والحقائق نبرز أهمها في: (Sumru، 2010)

- تغيرات حجم الناتج تكون على مستوى كل القطاعات وتكون في اتجاه واحد بحكم ارتفاع درجة ارتباطها، مع وجود استثناء في القطاع الزراعي الذي تكون عملية الإنتاج فيه غير دورية بالضرورة.

- الاستثمار والاستهلاك والمخزونات والواردات دورية بشكل قوي، حيث أن استهلاك السلع المعمرة أكثر تقلبا من استهلاك السلع غير المعمرة والخدمات، في حين أن الاستثمار في التجهيزات يكون دوريا مع وجود فترة تأخر، والاستثمار في المباني السكنية يتميز بالدورة والتقلب الكبير.

- الإنفاق العام يميل لأن يكون دوريا، في حين أن صافي الصادرات يميل لأن يكون ذو اتجاه معاكس باعتبار أن الواردات هي أكثر دورية مقارنة بالصادرات.

- تقلبات حجم العمالة تتماشى مع تقلبات حجم الناتج وعدد ساعات العمل، حيث أن العمالة الإجمالية وعدد ساعات العمل يتغيران دوريا بشكل قوي، كما نجد أن تطور العمالة يتأخر عن الدورة الاقتصادية بحوالي ربع السنة.

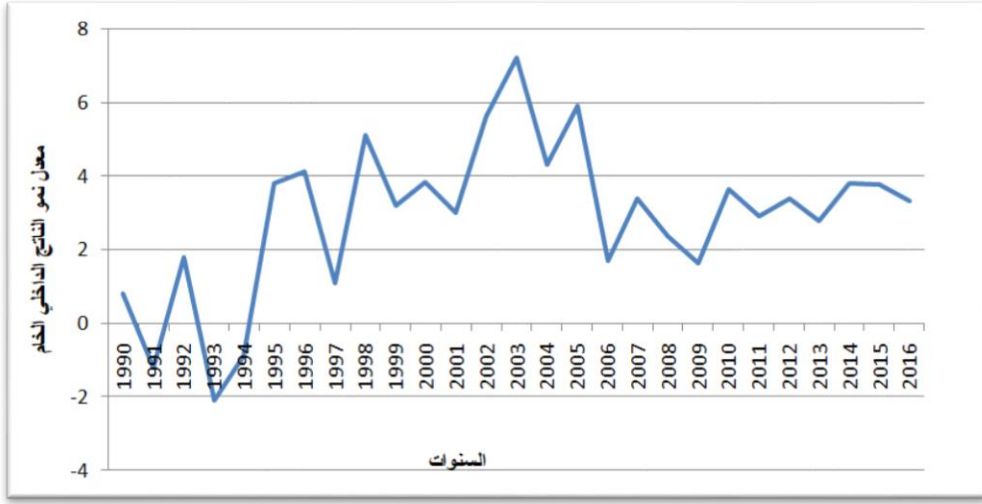
- الأجور الحقيقية والإنتاجية يتغير بشكل دوري بدرجة أقل، مقابل درجة تقلب كبيرة فيما يخص الأرباح.

- عرض النقود وسرعة تداولها يكون اتجاهها دوريا، في حين أن معدل التضخم يكون دوريا ويتأخر عن الدورة الاقتصادية.

I. فعالية السياستين المالية والنقدية في الحد من آثار الدورات الاقتصادية في الجزائر: 1. الدورات الاقتصادية في الجزائر:

لدراسة مراحل الدورة الاقتصادية في الجزائر لابد من تتبع مسار تطورات معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي (بالأسعار الثابتة لتجنب أثر تغير الأسعار) في الجزائر، وهو يمثل في نفس الوقت معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (2): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI)

www.worldbank.org

نلاحظ من خلال منحنى تطورات معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر (معدل النمو الاقتصادي)، مراحل الدورات الاقتصادية بشكل واضح، ويتضح أيضا أن الدورات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ذات فترات زمنية متباينة وقصيرة في نفس الوقت، ولهذا لا يمكن أن نصنف مثل هذه الدورات الاقتصادية في صنف الدورات الرئيسية، والتي مدتها تتراوح بين الثمانية والعشر سنوات، وإنما يمكن أن تصنف ضمن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل أو الذبذبات الاقتصادية.

2. السياسة المالية والتقلبات الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1990-2016):

تزايد الجدل حول الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين، خصوصا في الآونة الأخيرة، فقد يرجع عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير في أداء الاقتصاد الكلي إلى تذبذب سلوك حكوماتها، وغياب المصادقية لدى هذه الحكومات في تحقيق تطور ملحوظ في عملية الإصلاح الاقتصادي. ولكي نقدم تحليلا لسلوك السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، موضحين أسباب عدم فاعلية إدارة السياسة المالية في الجزائر، والتكاليف الناتجة من ذلك.

حيث أنه يمكن إجمال أسباب عدم الفاعلية في سببين: (محمد، 2009)

يرجع السبب الأول إلى التذبذب في السياسة المالية الجزائرية، وهو ما اتصف به أداء السياسة المالية في معظم الدول النامية، أي أن سلوك المتغيرات المتعلقة بهذه السياسة (الإيرادات والنفقات الحكومية)، ليست له علاقة بالدورات الاقتصادية، أي أن السياسة المالية لا تتأثر بالتقلبات الاقتصادية في الجزائر، ولكنها ترتبط بعوامل أخرى خارجية، مثل العوامل السياسية، وهو ما يسمى بالسياسة المالية المتروكة لتقدير صانعي القرار، والتي تسبب مزيدا من التذبذب في الناتج القومي، ومعدلات نمو منخفضة.

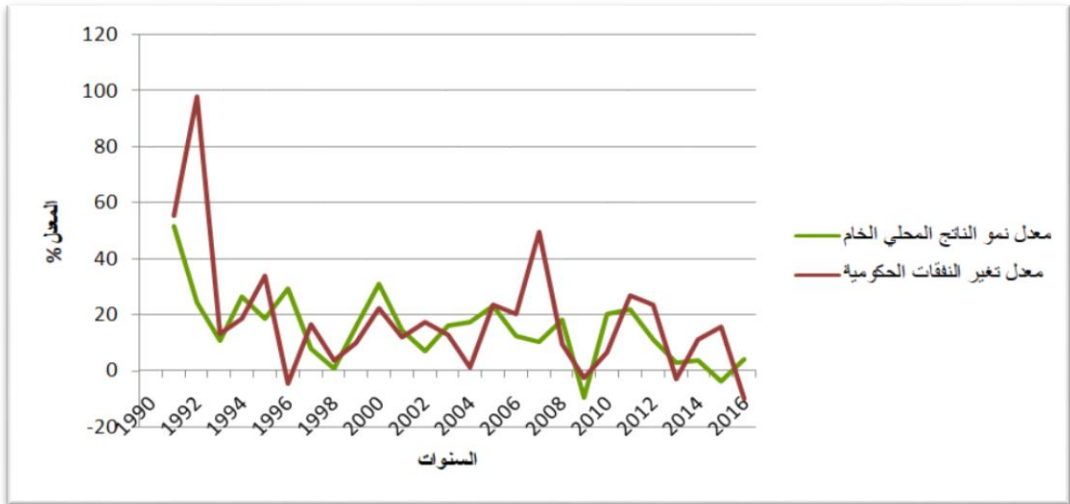
أما السبب الثاني في عجز السياسة المالية وعدم فعاليتها في التغلب على التقلبات الاقتصادية، وهو أن اتجاه أدوات هذه السياسة مواكب لاتجاه التقلبات الاقتصادية، بينما لا بد من أن يحدث عكس ذلك، أي أنه لا بد من أن تكون السياسة المالية معاكسة أو مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية، ويعني ذلك أن تكون الميزانية الحكومية في حالة فائض في وقت الرخاء، وعجز في وقت الركود.

أثبت عدد كبير من الدراسات- مثل الدراسة المقدمة من غافين وبيروتي (Michael Gavin، 1997)، أن كثيرا من الدول النامية يتبع سياسة مالية مواكبة لتقلبات الدورة الاقتصادية، ما يؤثر سلبيا في استقرار الاقتصاد الكلي، وفي أداء المثبتات التلقائية، خصوصا في ظل سيادة السياسة المالية. ويرجع السبب في ذلك، إلى أنه في وقت الرخاء، يزداد الإنفاق الحكومي أكثر من الإيرادات، وهذا ما أثبتته الدراسة المذكورة، بالتطبيق على دول أمريكا اللاتينية.

ولمعرفة اتجاه السياسة المالية مع دورة الأعمال في الاقتصاد الجزائري يجب دراسة مدى استجابة أدوات السياسة المالية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ينظر إلى النفقات الحكومية عند الكلاسيكيين على أنها ذات أثر سلبي بينما يرى أنصار المدرسة الكينزية على أن النفقات الحكومية هي الكفيلة بعلاج عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يخلفه القطاع الخاص، فهل أن النفقات الحكومية هي المسؤولة على عدم الاستقرار في الجزائر؟ وللإجابة على هذا التساؤل نرسم الشكل التالي.

الشكل (3): تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام ومعدل تغير النفقات الحكومية خلال

(1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم 01

نلاحظ أن النفقات الحكومية ذات ذبذبات معتبرة لكن ليست ذات تأثير مباشر على استقرار الناتج المحلي الخام، والنتيجة تؤكد التوجه العام الذي انتهجته الجزائر مع بداية التسعينات والمتمثل في تكريس نظام الاقتصاد الحر وما يدعو إليه من مبادئ وسياسات كالحد من

التدخلات العشوائية للدولة في النشاط الاقتصادي. والنتيجة هي أن الإنفاق الحكومي ليس له أثر واضح على عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وليس هو المسؤول عن الدورات الاقتصادية.

ومنه فإن الإنفاق والإيرادات الحكومية ليست لهما آثار واضحة على عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وليسا المسؤولين عن الدورات الاقتصادية. ومنه فإن السياسة المالية في الجزائر مواكبة لتقلبات الدورة الاقتصادية، وتعتمد قراراتها كثيرا على تقدير صانعي القرار السياسي. وهذا يدل على عدم استجابة أدوات السياسة المالية لتقلبات الدورة الاقتصادية (فترات النمو المرتفعة والمنخفضة) في الاقتصاد الجزائري.

هناك تفسيران أساسيان وراء مواكبة السياسة المالية لتقلبات الدورة الاقتصادية:

يرجع السبب الأول إلى مكونات الإيرادات والنفقات الحكومية، فغالبية الإيرادات هي إيرادات غير ضريبية، وضرائب غير مباشرة وضرائب تجارية، وهي إيرادات تتصف بتقلباتها بأنها مواكبة للتقلبات الاقتصادية. أما النفقات فتشكل الأجور والمرتبات والدعم نسبة كبيرة، وهذا يحد من إمكانية تطبيق سياسة مالية مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية.

أما السبب الثاني، فيرجع إلى وجود علاقة طردية بين السياسة المالية وعجز الميزانية من جهة، ومعدل نمو الناتج المحلي من جهة ثانية، ما قد يشير إلى وجود علاقة معاكسة، أي أن التغيرات في السياسة المالية هي التي تؤثر في الدورات الاقتصادية. ويشير كذلك إلى أنه في وقت الرخاء تتزايد النفقات الحكومية أكثر من الإيرادات، وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ السياسة المالية سلوكا مواكبا لتقلبات الدورة الاقتصادية.

ومن الآثار المترتبة على مواكبة السياسة المالية لتقلبات الدورة الاقتصادية، ليس فقط مزيدا من عدم الاستقرار للاقتصاد الكلي، بل كذلك سيادة وغلبة السياسة المالية على السياسة النقدية، والسبب الأساسي في ذلك، يرجع إلى العجز المالي المتزايد، حيث غالبا ما تعتمد الحكومات على الإصدار النقدي كوسيلة لمعالجته، وهذا ما يجعل السياسة النقدية تابعة للسياسة المالية.

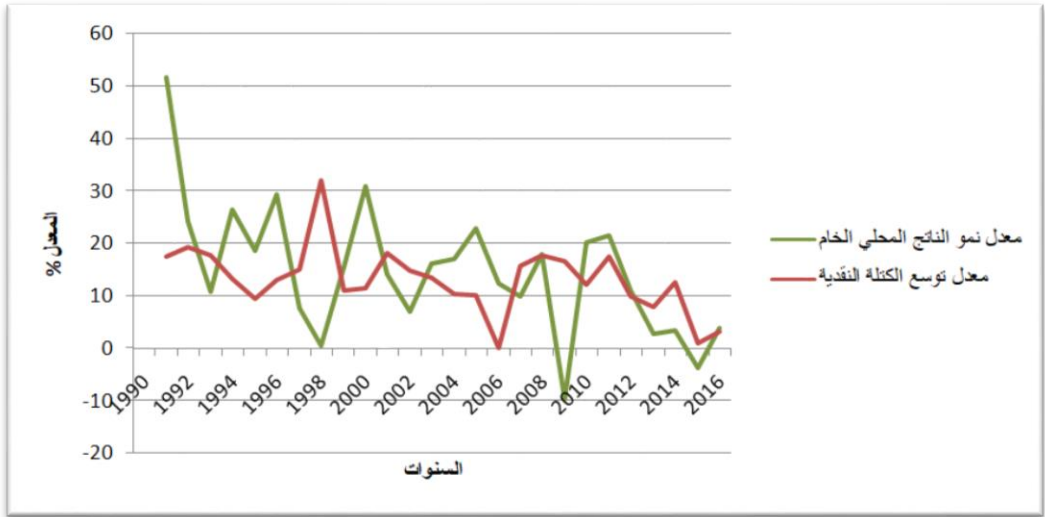
3. السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1990-2016):

اتبعت السياسات النقدية من التسعينات سياسة نقدية انكماشية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكان من أهم أهداف السياسة النقدية في ذلك الوقت، تخفيض معدل التضخم، والمحافظة على استقرار معدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. ونقوم هنا بدراسة سلوك السياسة النقدية مع التقلبات الاقتصادية، بمعنى آخر، هل التقلبات الدورية للسياسة النقدية مواكبة أو مضادة لتقلبات النشاط الاقتصادي، في الفترة الزمنية (1990-2016)؟.

لمعرفة اتجاه العلاقة بينهما، نمثل تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام ومعدل توسع الكتلة النقدية M2.

الشكل (4): التقلبات الدورية للسياسة النقدية مع النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال

(1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم 02

يوضح الشكل اتخاذ السياسة النقدية سلوكا متزامنا مع النشاط الاقتصادي، حيث نلاحظ أن نمو الكتلة النقدية ذات ذبذبات معتبرة ولها تأثير بفترة زمنية متأخرة لمدة عام على استقرار الناتج المحلي الخام، حيث نلاحظ من الشكل أن ارتفاع الكتلة النقدية في سنة يتبعه ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الخام والعكس صحيح، وخاصة مع بداية الألفية الجديدة.

ومنه يتضح أن معدل نمو الكتلة النقدية الذي يشير إلى مدى استجابة أدوات السياسة النقدية للمتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يأخذ اتجاهها مواكبا لاتجاه النشاط الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية لها تقلبات مواكبة للدورات الاقتصادية، وهذا يدل على عكس اتجاه العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية هي التي تؤثر في النشاط الاقتصادي وليس العكس. حيث لاحظنا من المنحنيين أن تغيرات معدلات الناتج المحلي الخام تتأثر بتغيرات معدلات الكتلة النقدية لكن بفترة تأخير.

ولكي تتمكن السياسة النقدية من التغلب على التقلبات الاقتصادية، كان لا بد من أن يكون اتجاهها معاكسا لمعدلات النمو الاقتصادي، أي تكون السياسة النقدية مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية.

أما الأثر المعنوي، فقد يرجع إلى أنه كلما تزايدت معدلات النمو، تزايد معها العجز المالي، والذي غالبا ما يتم تمويله عن طريق الائتمان المحلي الحقيقي المتجه إلى الحكومة، وهو ما يعكس تبعية السياسة النقدية في الجزائر للسياسة المالية.

أما عن فاعلية كل من السياسة النقدية والمالية في التأثير في النشاط الاقتصادي في الجزائر، فلقد قضى الاقتصاديون وقتا طويلا في معرفة ما إذا كانت السياسة النقدية هي صاحبة التأثير الأكبر في النشاط الاقتصادي والطلب الكلي، أو هي السياسة المالية.

حيث يعتقد بعض الاقتصاديين، أن السياسة النقدية تكون أكثر فاعلية من السياسة المالية إذا ما كانت درجة استجابة الطلب على النقود لمعدل الفائدة صغيرة، فعندئذ يكون للسياسة المالية

تأثير أقل من الدخل القومي، أي كلما انخفضت قيمة مضاعف السياسة المالية يكون للمتغيرات في عرض النقود أثر كبير في الدخل القومي، وهذا يعني ارتفاع قيمة مضاعف السياسة النقدية.

كما يعتقد الاقتصاديون أن السياسة المالية تكون أكثر فاعلية من السياسة النقدية، إذا كانت درجة استجابة الإنفاق المحلي لسعر الفائدة صغيرة، وتكون السياسة النقدية أقل فاعلية حين يكون تأثير التوسع النقدي على الدخل أقل. (محمد، 2009، صفحة 96)

3. التحليل الكمي لفعالية السياستين المالية والنقدية في الحد من الدورات الاقتصادية

سنحاول من خلال هذه الدراسة التحليلية القياسية دراسة مدى تأثير التغيرات في النشاط الاقتصادي في الجزائر بالسياسات النقدية والمالية، كما سنحاول إيجاد أي السياستين أفضل من حيث سرعة وفترة ظهور آثارهما على الدورة الاقتصادية في الجزائر من خلال تطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM، حيث سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام كل من اختبار Augmented Dickey-Fuller Test (ADF) واختبار Phillips-Perron Test (PP)، ثم سنقوم بتقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model، قبل أن نقوم بحساب مكونات التباين على المدى الطويل.

سنبنى هذه الدراسة القياسية على سلسلة البيانات السنوية في الفترة 1990-2016 تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) حيث سوف يتم استخدام البيانات التالية:

GDP: الناتج الداخلي الخام الحقيقي مقدر بالأسعار الثابتة كمقياس للنشاط الاقتصادي (الدورة الاقتصادية) وهو يمثل المتغير التابع.

M2: القيمة الاسمية لمتغير السياسة النقدية (عرض النقود بالمفهوم الواسع أو القاعدة النقدية أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص)، وهو يمثل المتغير المستقل الأول.

G: القيمة الاسمية لمتغير السياسة المالية (الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي)، وهو يمثل المتغير المستقل الثاني.

على أساس ما أشرنا سابقاً توضح المعادلة (1) تأثير السياستين النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي:

$$GDP_t = \beta_0 M2_t^{\beta_1} G_t^{\beta_2} e^{\varepsilon} \dots \dots \dots (1)$$

ووفقاً للمعادلة (1) والتي تمثل دالة "كوب دوغلاس" يرمز كل من:

β_1 ، β_2 : معاملات النموذج المجهولة.

β_0 : الثابت في المعادلة.

(e^{ε}) حدود الخطأ في المعادلة.

نلاحظ من خلال المعادلة (1) أنها دالة أسية، وعليه نقوم بإدخال اللوغاريتم عليها لتصبح دالة خطية للتحكم فيها بطريقة أفضل، لتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$LGDPT = \beta_0 + \beta_1 LM2_t + \beta_2 LG_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

1.3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تعد هذه المرحلة مهمة جدا في الدراسات القياسية التي تعتمد على السلاسل الزمنية وذلك لمعرفة درجة استقرارية السلاسل المدروسة ودرجة تكاملها، حيث أن معظم الظواهر السنوية تميل إلى عدم الاستقرار لذلك لا بد من معالجة الاستقرارية، وإذا تعلق الأمر بالدراسات التنبؤية فلا يمكن من الناحية الإحصائية أن نتنبأ بظاهرة غير مستقرة لأن احتمال الخطأ في التنبؤ يكون كبيرا جدا، كما يرجع الهدف من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية إلى معرفة نوع السلسلة (TS أم DS) أي أن سبب عدم استقرارية السلسلة يرجع لكون السلسلة تنحدر عبر الزمن (TS) أم تنحدر على قيمها السابقة (DS).

الجدول (1): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

المتغير	النموذج	السلسلة الأصلية		سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى		سلسلة الفروقات من الدرجة الثانية	
		ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
LGDP	1	1.47	1.06	-3.66**	-3.64**	-8.07**	-10.30**
	2	-2.74	-3.27	-3.62**	-3.62**	-7.93**	-13.78**
	3	7.22	5.14	-0.66	-1.18	-8.22**	-10.25**
LM2	1	-2.06	-2.01	-3.89**	-3.87**	-7.67**	-13.45**
	2	-0.16	-0.25	-4.40**	-4.38**	-5.24**	-13.73**
	3	8.34	7.68	-1.87	-1.64	-7.72**	-10.95**
LG	1	-1.31	-1.21	-3.53**	-3.48**	-7.19**	-7.64**
	2	-2.20	-2.03	-3.50	-3.46	-7.03**	-7.46**
	3	4.85	4.32	-2.66**	-2.57**	-7.23**	-7.64**

**الاختبار معنوي عند 5%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

تظهر نتائج الجدول أن كل المتغيرات المدروسة، لو غاريم الناتج الداخلي الخام LGBD ولو غاريم الكتلة النقدية LM2 ولو غاريم الإنفاق الحكومي LG غير مستقرة في الأصل وفي الفرق الأول لأن إحصائية اختبار كل من ديكي فولر و فيليب بيرون (ADF و PP) غير معنويتين عند مستوى معنوية 5%، وتشير نتائج اختبار الاستقرارية على سلاسل الفروقات من الدرجة الثانية إلى أن السلاسل الثلاثة لا تحتوي على جذر وحدة أي أنها مستقرة في الفرق الثاني.

2.3. تحديد درجات التأخير في النموذج:

الجدول (2): تحديد درجات التأخير

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	48.31231	NA	5.35e-06	-3.624984	-3.478719	-3.584417
1	152.6174	175.2325*	2.63e-09*	-11.24939*	-10.66433*	-11.08712*
2	157.1446	6.519216	3.91e-09	-10.89157	-9.867713	-10.60759

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

أظهرت نتائج الاختبارات الثلاث (AIC, SC, HQ)، التي استخدمت لتحديد فترة الإبطاء المثلى التي تحقق أفضل تقدير لنموذج متجهات تصحيح الخطأ، أن تلك الفترة هي الفترة الأولى أي أنها معنوية عند درجة تأخير واحدة، لذلك سيتم اعتماد تلك الفترة في تقدير هذا النموذج مما يعني أن نموذج متجهات تصحيح الخطأ الذي سيستخدم في الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سيتضمن فترة إبطاء واحدة (درجة واحدة كتأخير زمني في نموذج VAR).

3.3 . تقدير نموذج VECM:

سنقوم الآن بتقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ الذي يقدر لوغاريتم الناتج الداخلي الخام بدلالة لوغاريتم الكتلة النقدية ولوغاريتم الإنفاق الحكومي، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$D(LGDP) = -0.27 * (LGDP(-1) - 0.28 * LM2(-1) + 0.17 * LG(-1) - 21.60) + 0.08 * D(LGDP(-1)) - 0.02 * D(LM2(-1)) - 0.0017 * D(LG(-1)) + 0.03$$

الجدول (3): تقدير نموذج VECM

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Sample: 1992 2016				
Included observations: 25				
Total system (balanced) observations 75				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.275236	0.086102	-3.196631	0.0022
C(2)	0.083413	0.177548	0.469802	0.6402
C(3)	-0.024399	0.043086	-0.566284	0.5733
C(4)	-0.001727	0.093007	-0.018572	0.9852
C(5)	0.031997	0.009443	3.388344	0.0012
C(6)	0.290028	0.489381	0.592644	0.5556
C(7)	-0.191376	1.009139	-0.189642	0.8502
C(8)	0.240054	0.244888	0.980263	0.3309
C(9)	-0.358907	0.528626	-0.678944	0.4998
C(10)	0.124455	0.053672	2.318795	0.0238
C(11)	-0.211089	0.191148	-1.104324	0.2739
C(12)	-0.539111	0.394161	-1.367744	0.1765
C(13)	0.124806	0.095651	1.304802	0.1969
C(14)	0.159671	0.206477	0.773314	0.4424
C(15)	0.025283	0.020964	1.206017	0.2325
Determinant residual covariance 9.72E-10				
Equation: $D(LGDP) = C(1) * (LGDP(-1) - 0.282798080394 * LM2(-1) + 0.174661087972 * LG(-1) - 21.6054091871) + C(2) * D(LGDP(-1)) + C(3) * D(LM2(-1)) + C(4) * D(LG(-1)) + C(5)$				
Observations: 25				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

معامل تصحيح الخطأ $C(1)$ سالب ويساوي (-0.27) وهو معنوي ($\text{prop}=0.0022$) ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام من جهة وبين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام من جهة ثانية. كما يمكن ملاحظة أن معالم المدى القريب بعضها معنوي وبعضها غير معنوي.

4.3. تحليل التباين على المدى الطويل:

الجدول (4): تحليل التباين

Variance Decomposition of LGDP:				
Period	S.E.	LGDP	LM2	LG
1	0.015776	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.021424	95.96600	0.525455	3.508545
3	0.026448	83.93460	2.054911	14.01049
4	0.031703	71.37531	4.019026	24.60567
5	0.036855	62.11463	5.771400	32.11397
6	0.041689	55.76532	7.134443	37.10024
7	0.046175	51.31163	8.156947	40.53142
8	0.050347	48.05647	8.928085	43.01545
9	0.054249	45.59202	9.521014	44.88697
10	0.057917	43.67459	9.986796	46.33861

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

5.3. تحليل ومناقشة النتائج:

- معامل الإنفاق الحكومي في الأجل القصير صغير جدا وهو غير معنوي $C(4)$ من الجدول رقم 3، ما يعني أن تأثير الإنفاق الحكومي في الجزائر على الدورات الاقتصادية في الأجل القصير ضعيف جدا وتأثيرها يتطلب وقت أطول من السنة حيث أن سياسات الإنفاق الحكومي والبرامج التنموية الحكومية في الجزائر تعتمد على الاحتياطي من العملة الصعبة وهو ما يؤخر تأثيرها على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.
- معامل حجم الكتلة النقدية في الأجل القصير صغير (-0.02) وهو أيضا غير معنوي، ما يعني أن زيادة حجم الكتلة النقدية في الجزائر لا يؤثر على الدورات الاقتصادية في الأجل القصير، وهذا يفسر بأن تأثير زيادة الإصدار النقدي على الدورات الاقتصادية يتطلب وقت طويل والناتجة أساسا على ضعف أداء الجهاز المصرفي، وضيق السوق النقدية والمالية ونقشي ظاهرة الاكتناز.
- من خلال جدول مكونات التباين لحجم الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل نلاحظ ارتباط الناتج الداخلي الخام الحقيقي بزيادة حجم الإنفاق الحكومي، حيث يفقد تباين حجم الإنفاق الحكومي بعد 5 تأخيرات زمنية ثلث مكوناته لصالح الناتج الداخلي الخام، وحوالي النصف (46.33%) بعد 10 سنوات، وهذا ما يؤكد تأثير السياسة المالية على المتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية في الفترة الطويلة، كما يساهم حجم الإنفاق الحكومي في تكوين نصف تباين الناتج الداخلي الخام الحقيقي بعد 10 سنوات.
- ضعف ارتباط حجم الكتلة النقدية بالتغيرات في حجم الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل حيث أن نسبة مساهمة LM2 في تشكيل بيانات LGDP لم تتعدى 2.05% بعد

3 سنوات و10% بعد 10 سنوات، وهذا يفسر بضعف مساهمة الإصدار النقدي الجديد في زيادة حجم الناتج الداخلي في المدى الطويل.

- بعد مرور 10 تأخيرات زمنية لم تساهم تباينات LM2 و LG سوى في تشكيل 56% من تباينات الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ما يفسر اقتصاديا بضعف التنسيق بين أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية في رفع حجم الناتج الداخلي، حيث ورغم مرور 10 سنوات إلا أن التأثير كان متوسط فقط.

- أن تقلبات الإنفاق الحكومي الحقيقي أقل حدة من تقلبات المتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية، وكذا تآثر التقلبات الحالية للإنفاق الحكومي بتقلباته في الفترة السابقة.

- علاقة السلوك الدوري للإنفاق الحكومي بالمتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية هي علاقة قوية وموجبة، وهذا يدل على أنها تسير في نفس اتجاه تحرك الدورة الاقتصادية، وحدث تقلبات في الإنفاق الحكومي يلي حدوث الدورة بفترة إبطاء واحدة أي أن الإنفاق الحكومي هو متغير لاحق ومؤيد للدورة الاقتصادية.

- أن تقلبات كمية النقود تفوق تقلبات المتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام الحقيقي)، وتآثر التقلبات الحالية لكمية النقود بالمفهوم الواسع بتقلباتها في الفترة السابقة، كما أنها تسير في نفس اتجاه تحرك الدورة الاقتصادية وأن حدوث تقلبات في كمية النقود يلي حدوث الدورة الاقتصادية بفترة زمنية واحدة، وبالتالي يعتبر العرض النقدي متغير لاحق ومؤيد للدورة الاقتصادية.

4. الخاتمة:

لقد كان من أهدافنا في هذه الدراسة معرفة طبيعة الدورات الاقتصادية في الجزائر فالنتيجة التي توصلنا إليها من خلال تتبع تطورات معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي أن الدورات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر كانت ذات فترات زمنية متباينة وقصيرة في نفس الوقت، ولهذا لا يمكن أن نصنف مثل هذه الدورات الاقتصادية في صنف الدورات الرئيسية بل تصنف ضمن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل، وذلك نتيجة لاعتماد الجزائر وبشكل كبير على منتج أو قطاع واحد فقط وهو قطاع المحروقات، ومنه فإن تقلبات الناتج في الجزائر تتأثر بالعوامل الخارجية وخاصة أسعار المحروقات والعوامل المؤثرة فيها.

ووجدنا أن الإنفاق والإيرادات الحكومية ليست لهما آثار واضح على عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ومنه فإن السياسة المالية في الجزائر مواكبة لتقلبات الدورة الاقتصادية، وتعتمد قراراتها كثيرا على تقدير صانعي القرار السياسي. في حين أن معدل نمو الكتلة النقدية الذي يشير إلى مدى استجابة أدوات السياسة النقدية للتغيرات في الناتج الداخلي الخام الحقيقي يأخذ اتجاها مواكبا لاتجاه النشاط الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية لها تقلبات مواكبة للدورات الاقتصادية.

في ختام هذه الدراسة نقترح الإجراءات التالية:

- يجب أن تقوم السياسات المالية بدورها في التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية، وذلك بترشيد النفقات الحكومية ورفع كفاءتها، وإصلاح النظام الضريبي، وكذا تنويع قاعدة

الإيرادات، وأن يكون معدل نمو الإنفاق العام أقل من معدل نمو الناتج الداخلي الخام وأقل من معدل نمو الإيرادات العامة.

- ضرورة اتباع سياسات مالية ونقدية متكاملة تسيير في نفس الاتجاه لإزالة أي تعارض في الأهداف، وإعطاء السلطة النقدية مزيداً من الاهتمام والاستقلالية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

- تفعيل دور السياسة النقدية من خلال تطوير أدوات ضبط العرض النقدي عن طريق القياس والتنبؤ بالتغيرات في الكتلة النقدية، بما يجعل كمية النقود تقوم بالتخفيف من حدة الدورات الاقتصادية.

- ضرورة خفض حدة تقلبات الصادرات، والتي تمثل العامل الرئيسي لحدوث الدورات الاقتصادية في الجزائر، ويتحقق ذلك من خلال تنويع هيكلها التجارية، وعلى وجه الخصوص تنويع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية، وذلك من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة والمحفزة للاستثمار .

5. قائمة المراجع:

- باري سيجل(1987)، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، الرياض.

- بول سامويلسون، مايكل ماندل(2001)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر، عمان.

- بونوة سمية(2010)، علاقة متغيرات الاقتصاد الكلي بالدورات الاقتصادية في الجزائر- دراسة قياسية، مذكرة ماجستير.

- خالد واصف ألوزني، أحمد حسين الرفاعي(2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر، الأردن.

- دحمان بواعلي سمير(2006)، محددات دالة الانتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية- دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970- 2005، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف.

- سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي(1985)، مكتبة النهضة العربية، الكويت.

- عبد السلام ياسين الإدريسي(1986)، الاقتصاد الكلي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد.

- مسعود دراوسي(2006)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر (1990- 2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

- هدى عبد الحميد علي محمد(2009)، التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية وفعالتهما في الاقتصاد المصري، بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، مصر.

- Aigheyisi Oziengbe Scott(2011), Examining the relative effectiveness of monetary and fiscal policies in Nigeria « A cointegration and error correction approach», available online at <http://ssrn.com/abstract=1944585>.

- Altug Sumru(2010), Business cycles, fact- fallacy and fantasy, world scientific publishing, Singapore.

- Besnik Fetal(2013), The effectiveness of fiscal and monetary policy during the financial crisis, East-West Journal of Economics and Business, V14, No.2, (53- 66).
- David N. Hyman (1997), Economics ,Fourth Edition , McGraw-Hill , New York.
- Labonnya Sadia Chowdhury, Munshi Naser Ibne Afzal(2015), The effectiveness of monetary policy and fiscal policy in Bangladesh, Journal of Applied Business and Economics, Volume 17, No.1, (78- 85).
- Magda Kandil(2000), Demand-Side stabilization policies « What is the evidence of thier potential ? », International Monetary Fund Working Paper N° 97.
- MC. Vaish(1981), Macro economic Theory.
- Michael Gavin and Roberto Perotti(1997), fiscal policy in America, macroeconomic annual, Chicago university press
- R. Gordon Nbeer(1986) ,The American Business Cycle, New York .
- Paul M,Johnson(2000), Glossary of political economy term, Auburn USA.

6. الملاحق:

الملحق (1): معدل تغير النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016)

الوحدة: مليون دج

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	نسبة الزيادة
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات		
1990	88800	65.05	47700	34.95	136500	-
1991	153800	72.52	58300	27.48	212100	55.38
1992	276131	65.72	144000	34.28	420131	98.08
1993	291417	61.14	185210	38.86	476627	13.44
1994	330403	58.34	235926	41.66	566329	18.82
1995	473694	62.35	285923	37.65	759617	34.12
1996	550596	75.98	174013	24.02	724609	-4.60
1997	643555	76.14	201641	23.86	845196	16.64
1998	663855	75.81	211884	24.19	875739	3.61
1999	774695	80.55	186987	19.45	961682	9.81
2000	856193	72.67	321929	27.33	1178122	22.50
2001	963633	72.94	357395	27.06	1321028	12.12
2002	1097716	70.79	452930	29.21	1550646	17.38
2003	1199042	68.41	553649	31.59	1752691	13.02
2004	1156635	65.15	618665	34.85	1775300	1.28
2005	1320238	60.21	872500	39.79	2192738	23.51
2006	1424939	53.93	1217600	46.07	2642539	20.51
2007	1652700	41.83	2294000	58.12	3946700	49.53
2008	2018000	46.69	2304900	53.31	4322900	9.53
2009	2259500	53.48	1965300	46.52	4224800	-2.26
2010	2694500	59.71	1818300	40.29	4512800	6.81
2011	3797200	66.25	1934200	33.75	5731400	27
2012	4697400	66.34	2384000	33.66	7081400	23.55
2013	4335600	63.02	2544200	36.98	6879800	-2.84
2014	4714500	61.58	2941700	38.42	7656200	11.28
2015	4778400	53.95	4079700	46.05	8858100	15.69
2016	4807350	60.22	3176850	39.78	7984200	-9.86

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

- قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) www.worldbank.org
الملحق (02): تطور الكتلة النقدية ومعدل التوسع النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة: مليار دج

معدل التوسع %	الكتلة النقدية M2	السنوات
-	343.1	1990
17.56	416.2	1991
19.32	515.9	1992
17.77	627.4	1993
13.29	723.6	1994
9.5	799.6	1995
13.04	919.6	1996
14.96	1081.5	1997
32.08	1592.5	1998
11	1789.4	1999
11.52	2022.5	2000
18.23	2473.5	2001
14.71	2901.3	2002
13.5	3354.4	2003
10.26	3738.1	2004
10.09	4157.6	2005
0.01	4157.9	2006
15.72	4933.7	2007
17.7	5994.6	2008
16.5	7178.7	2009
12.05	8162.8	2010
17.53	9929.2	2011
9.85	11015.1	2012
7.75	11941.5	2013
12.66	13673.2	2014
0.8	13782.6	2015
3.26	14231.3	2016

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

- إحصائيات من موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz
- إحصائيات من موقع صندوق النقد العربي www.amf.org.aear

